عبد المنعم علي عيسى

جبل النار.. يلتهب

شكل اتفاق أوسلو الموقع بين «منظمة التحرير الفلسطينية» وسلطات الاحتلال الإسرائيلي شهر أيلول من العام ١٩٩٣، مفترق طرق بالنسبة للقضية الفلسطينية التي راحت تتخذ في المحافل الدولية، بعد هذا الأخير، طابعاً مختلفاً عما سبق، لكنها في الوقت نفسه أحدثت انقساماً داخلياً قياساً للقراءة التي راحت تتبناها مجمل القوى والتيارات السياسية الفلسطينية لذلك الاتفاق، ففي الوقت الذي راهنت فيه «منظمة التحرير الفلسطينية» التي ستحمل اسم «السلطة الفلسطينية» بعد أوسلو، على أن ما فعلته يمثل الخيار الأنسب للحصول على الحقوق ضمن المعطيات الراهنة، كان هناك العديد من القوى الفلسطينية مثل حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تريان أن ما جرى هو رهان خاسر، وأنه لن يؤدي إلا لانحسار القضية بعد دخولها سلسلة من المفاوضات يراد لها ألا تنتهي.

سارت المفاوضات الماراتونية، التي انطلقت ولم تتوقف إلا في حالات التشنج التي كان يستولدها اهتزاز الأمن في مناطق «السلطة» التي باتت مسؤولة عنه ما بعد أيلول ١٩٩٣، في مسار بدا فعلاً أن لا نهاية له، بل الأخطر هو أن ذلك المسار راح ينحو باتجاه إحداث تلوثات تستند في أغلبيتها إلى الاستثمار في واقع الانقسام الفلسطيني، وكذلك في واقع الضعف العربي الذي وهنت قدرته على تشكيل حائط دعم إسنادي في مسار ما زال يمثل «أس الصراع» في المنطقة على الرغم من أهمية هذي الأخيرة من صراعات، والتلون ذاته كان قد بلغ مداه في إطلاق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب فكرة «صفقة القرن» التي رشح عنها الكثير مما قبل أوسلو والذي باتت أغلبية الشارع الفلسطيني تنظر إليه على أنه «أصل الداء» الذي يؤدي تجاهله إلى معالجات خاطئة بالضرورة.

في شهر حزيران من العام المنصرم خرجت إلى العلن «كتيبة جنين» التي حصرت نشاطها بجنين ومخيماتها، والفعل كما يبدو أطلق مخيلة شبان كثر راحوا يعملون على استنساخ التجربة بعدما استطاعت فرض معطيات جديدة، ففي شباط الماضي خرجت أيضاً للعلن مجموعة أطلقت على نفسها اسم «كتيبة نابلس»، وعددها لا يتعدى العشرة، كما تقول تقارير، وسريعاً ما استطاعت أن تحدث التفافاً حولها قبيل أن تذهب إلى تغيير اسمها إلى أضحى «عرين الأسود» بعدما أصبحت على امتداد الشهرين الماضيين الشغل الشاغل لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وكذلك لمراكز الدراسات والملحقين الإسرائيليين الذين ذهبوا نحو تحليل الظاهرة كفعل لا بديل منه لاحتوائها، أو وأدها قبيل أن تستشري فتصبح نموذجاً محفزاً لشارع بدا يائساً من الأداء السياسي لقياداته التي راحت تتخبط على وقع تشابك الأحداث حتى لم يعد بمقدورها تحديد وجهة «الشمال» في بوصلتها التي اعتراها الصدأ بدرجة أعطت حركتها بشكل شبه تام.

استطاعت «عرين الأسود» التي لم يمض على تأسيسها أكثر من ثمانية أشهر، أن تخلق حالة شعبية تمظهرت بالكثير من المظاهر، فقناتها على «تيلغرام» تشير إلى أن متابعيها فاق الـ١٤ ألف متابع، وهي عندما أطلقت نداء تضامن مع مقاتليها، شهر أيلول الماضي، خرج الآلاف على أسطح المنازل ليرفعوا التكبيرات تضامناً مع ذلك النداء، وفي مطلع شهر تشرين الأول المنصرم خرج شبان فلسطينيون في كل محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية في تظاهرات كان الشعار الأبرز فيها «العرين ما بلين»، وهذا الحدس يشير إلى خط بياني تصاعدي لجهة توسع الحاضنة اللازمة لارتفاع وتيرة الظاهرة بما يخلق حالة شعبية يمكن لها أن تؤسس لانتفاضة ثالثة قد تكون هي الأجدى من سابقتيها.

ظاهرة «عرين الأسود»، التي حفزت لبروز ظواهر أخرى مثل «كتيبة طولكرم» و«كتيبة طوباس» تشير إلى أن «البكر» بات مليئاً بالحطب»، وتلك رسالة قد تكون موجهة لسلطات الاحتلال وللسلطة الفلسطينية على حد سواء، وهي تعبير عن جيل من الشباب لم تعد تعنيه مصطلحات من نوع وجوب «الحفاظ على الأمن والاستقرار»، ولا تعنيه مبررات من نوع «موازين القوى الداخلية والخارجية» التي لا تسمح بنسف أوسلو، صحيح أن ذلك الجيل لا يبدو ممتلكاً القدرة والخبرة لممارسة الفعل السياسي العسكري المنظم، لكن المؤشرات كلها تُوحي بأن هدفه من مواجهة قوات الاحتلال في القرى والمدن الفلسطينية هو تعطيل حياة سكان المستوطنات من جهة، وإثارة الشارع الفلسطيني في جهة ثانية، وهو إذ يمارس ذلك النهج يبدو كأنه مدفوع هذه المرة بنظرة أمل لا ثمانية أشهر، أن تخلق حالة شعبية تمظهرت بالكثير من المظاهر، لم يكن لها الكثير من التأثير في مجريات لاحقة.

تظاهروا ضد ممارسات «قسد»، وقطعوا الطرقات بالإطارات المشتعلة

أهالي «جديد بكارة» يطردون آليات للاحتلال الأميركي حاولت الدخول لبلدتهم

منع أهالي بلدة بريف دير الزور الشرقي أمس آليات لقوات الاحتلال الأميركي من الدخول إلى بلدتهم وأجبروها على مغادرة المنطقة، وبالوقت نفسه تظاهروا ضد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» احتجاجاً على فقدان الأمان، والواقع المعيشي المزري، حيث قاموا بقطع الطرقات بالإطارات المشتعلة، وطالبوا بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي باتت تثقل كاهلهم.

وقالت وكالة «سانا»: إن «أهالي بلدة جديد بكارة بريف دير الزور طردوا، أمس، آليات لقوات الاحتلال الأميركي حاولت الدخول إلى بلدتهم وأجبروها على مغادرة المنطقة».

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن أصحاب هذه الحرافات يقومون باستثجار آبار النفط ضمن تلك المنطقة بمبالغ كبيرة تصل لنحو ٥٠ ألف دولار أميركي، ثم تبدأ مرحلة تكرير النفط عبر هذه «الحرافات» لاستخراج مادة المازوت، ما يدر عليهم أرباحاً مالية كبيرة. لكن المتضررين بشكل أساسي هم المدنيون الذين يعيشون بالقرب من هذه «الحرافات» والآبار النفطية، ليصاب بعضهم بأمراض خطيرة تصل لحد إصابتهم بالسرطان وأمراض تنفسية والتهابات بسبب قوة الروائح الكريهة الناتجة عن عملية حرق النفط الخام وتكريره.

ووفق أهالي في منطقة رميلان، فإن العديد من المدنيين تقدموا بشكاوى للجهات الأمنية لدى ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، ضد أصحاب هذه الحرافات وطلبوا إبعادها عن مناطق سكنهم، لتخليصهم من الأمراض التي أصابتهم، لكن من دون فائدة.

بدوره أكد أحد الأطباء في ذات المنطقة، أن الأمراض باتت تنتشر بكثرة بين المدنيين بسبب الروائح المنبعثة من «الحرافات»، موضحاً أن هذه الأرضة المنبعثة مضرة جداً بالأوكسجين والجهاز التنفسي وبصحة جسم الإنسان بشكل عام، وبالوقت ذاته تعود بالضرر أيضاً على البيئة، وتسبب أضراراً للمزروعات المحيطة بالمنطقة التي يتم فيها عملية حرق النفط من خلال هذه «الحرافات».

وتعاني معظم مناطق سيطرة «قسد» في شمال وشمال شرق سورية، من تدهور في الواقع المعيشي والصحي وسط شح في الدعم المقدم للقطاع الصحي.

وكالات

الجيش يدمر مواقع للإرهابيين في البادية وفي «خفض التصعيد»

افتتاح مركز للتسوية اليوم في بلدة عربين

من عمليات تسوية أوضاع المطلوبين في الغوطة الشرقية ومنطقة دوما وما حولها (عن الانترنت – أرشيف)

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

عززت وحدات الجيش العربي السوري أمس وجودها في البادية الشرقية مع تكثيفها عمليات تمشيط قطاعاتها المختلفة بتغطية من الطيران الحربي السوري والروسي الذي دمر أوكاراً لتنظيم داعش الإرهابي بمن فيها، في وقت واصلت وحدات من الجيش الرد على تصعيد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد واعتداءاته وخروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار، على حين جدد الاحتلال التركي اعتداءاته على ريف حلب.

في الأثناء، تواصلت عمليات تسوية أوضاع المطلوبين في منطقة دوما وما حولها من خلال عدد من بلدات الغوطة الشرقية وعدرا البلد وفق الاتفاق الذي طرحته الدولة على أن يتم اليوم افتتاح مركز للتسوية في بلدة عربين.

وفي التفاصيل، فقد استهدفت وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف إدلب من منطقة «خفض التصعيد» برمايات من مدفعيتها الثقيلة، مواقع لمسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة» في الكوكرة وسفوهن والفطيرة بريف إدلب الجنوبي رداً على تصعيد خروقاتها واعتداءاتها بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية، فيما ساد الهدوء الحذر محاور التماس في سهل الغاب الشمالي الغربي بريف حماة، وذلك وفق ما أكد مصدر ميداني لـ«الوطن».

وفي البادية الشرقية، كثفت وحدات الجيش عمليات تمشيط قطاعاتها في بادية تدمر الشرقية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي بعد استقدام تعزيزات إضافية عدداً وعتاداً إلى باديتي السخنة والرقة، حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأشار المصدر إلى أن عمليات التمشيط جرت تحت تغطية نارية من الطيران الحربي السوري والروسي المشترك، الذي شن أمس غارات مكثفة على مخابئ محصنة ومموهة للدواعش بعمق البادية ودمرها بمن فيها.

في المقابل، جددت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها استهداف محيط مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي بالقذائف المدفعية، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

بالتزامن، سقطت عدة قذائف صاروخية في محيط ما تسمى قرية «كويت الرحمة» السكنية التي أنشأها الاحتلال التركي لمرتزقته الإرهابيين في ناحية شيراوا بريف عفرين شمال غرب حلب، وذلك في إطار سياسة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها في المناطق التي يحتلها، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

من جهة ثانية، اقتحم مسلحون يعتقد أنهم من تنظيم داعش منزل عائلة في مدينة الشحيل بريف دير الزور الشرقي حيث تسيطر ميليشيات «قسد»، لأخذ «أتاوات» مالية بالقوة بعد إثرها اشتباكات بالأسلحة الخفيفة بين الطرفين، قبل أن يلوذ المهاجمون بالفرار من المكان بعد إصابة إحدى أفراد العائلة من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية وحجم الأضرار المادية، وذلك حسب مصادر الإعلامية المعارضة.

يأتي ذلك، في ظل تزايد نشاط مسلحي داعش في مناطق سيطرة «قسد» في شمال وشرق سورية.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة «سانا»، أن عمليات تسوية أوضاع المطلوبين في منطقة دوما وما حولها من أبناء عدد من بلدات الغوطة الشرقية وعدرا البلد تواصلت أمس وفق الاتفاق الذي طرحته الدولة، وأشارت إلى أن الجهات المعنية قررت نقل مركز التسوية من مقر بلدية مدينة دوما إلى بلدة عربين المجاورة في الغوطة الشرقية للبدء باستقبال المطلوبين الراغبين بتسوية أوضاعهم فيه اعتبارا من صباح اليوم.

وأشار عدد من المقاتلين من الخدمة الإلزامية والاحتياطية والذين قاموا بتسوية أوضاعهم إلى أن بسبب الإجراءات الميسرة وبعد التواصل مع عدد من الذين سبقوهم في الانضمام إلى عملية التسوية قرروا القدوم إلى المركز وتسوية أوضاعهم.

وانطلقت في الخامس والعشرين من الشهر الماضي في مدينة دوما عملية تسوية أوضاع عدد من المطلوبين من أبناء بلدات وقرى الغوطة الشرقية وعدرا البلد وتواصلت أمس وبالتنسيق مع الجهات المختصة في الغوطة الشرقية ومنطقة دوما وما حولها فاق الـ١٤ ألف متابع، وهي عندما أطلقت نداء تضامن مع مقاتليها، شهر أيلول الماضي، خرج الآلاف على أسطح المنازل ليرفعوا التكبيرات تضامناً مع ذلك النداء، وفي مطلع شهر تشرين الأول المنصرم خرج شبان فلسطينيون في كل محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية في تظاهرات كان الشعار الأبرز فيها «العرين ما بلين»، وهذا الحدس يشير إلى خط بياني تصاعدي لجهة توسع الحاضنة اللازمة لارتفاع وتيرة الظاهرة بما يخلق حالة شعبية يمكن لها أن تؤسس لانتفاضة ثالثة قد تكون هي الأجدى من سابقتيها.

ظاهرة «عرين الأسود»، التي حفزت لبروز ظواهر أخرى مثل «كتيبة طولكرم» و«كتيبة طوباس» تشير إلى أن «البكر» بات مليئاً بالحطب»، وتلك رسالة قد تكون موجهة لسلطات الاحتلال وللسلطة الفلسطينية على حد سواء، وهي تعبير عن جيل من الشباب لم تعد تعنيه مصطلحات من نوع وجوب «الحفاظ على الأمن والاستقرار»، ولا تعنيه مبررات من نوع «موازين القوى الداخلية والخارجية» التي لا تسمح بنسف أوسلو، صحيح أن ذلك الجيل لا يبدو ممتلكاً القدرة والخبرة لممارسة الفعل السياسي العسكري المنظم، لكن المؤشرات كلها تُوحي بأن هدفه من مواجهة قوات الاحتلال في القرى والمدن الفلسطينية هو تعطيل حياة سكان المستوطنات من جهة، وإثارة الشارع الفلسطيني في جهة ثانية، وهو إذ يمارس ذلك النهج يبدو كأنه مدفوع هذه المرة بنظرة أمل لا ثمانية أشهر، أن تخلق حالة شعبية تمظهرت بالكثير من المظاهر، لم يكن لها الكثير من التأثير في مجريات لاحقة.

تحضيرات لإخراج دفعة من قاطني «الهول» إلى منبج وأخرى إلى العراق

هولندا: سنعيد ١٢ مواطنة من سورية يشتبه بارتكابهن جرائم إرهابية و٢٨ من أطفالهن

إدارة «مخيم الهول» في ريف الحسكة الذي تسيطر عليه ميليشيات «قسد» تستعد لإخراج دفعة من قاطنيه إلى مدينة منبج بريف حلب الشرقي (عن الانترنت)

أعلنت الحكومة الهولندية، أمس، أنها ستعيد ١٢ مواطنة هولندية من سورية يشتبه بارتكابهن جرائم إرهابية، و٢٨ من أطفالهن، على حين تستعد إدارة «مخيم الهول» في ريف الحسكة، الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» لإخراج دفعة من قاطنيه إلى مدينة منبج بريف حلب الشرقي، تليها دفعة من العراقيين.

وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن الحكومة الهولندية أعلنت في رسالة إلى البرلمان أنها ستعيد ١٢ مواطنة هولندية من سورية يشتبه بارتكابهن جرائم إرهابية، و٢٨ من أطفالهن.

وأشارت الحكومة في الرسالة إلى أنه سيتم توقيف النساء بعد وصولهن إلى هولندا ومحاكمتهن، موضحة أنها تهدف من خلال هذه العملية إلى منع إفلات المشتبه فيهن الـ١٢ من العقاب.

ولم توضح الحكومة الأسباب التي تتعلق بأمن وخصوصية الأشخاص المعنيين، والمكان الذي ستأتي منه هذه المجموعة، حيث تعيش عائلات «الجهاديين» الذين أُسروا أو قتلوا في سورية والعراق غالباً في مخيمات تديرها ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التابعة لميليشيات «قسد».

وفي أيار الماضي أوصت محكمة روتردام الحكومة بإعادة هؤلاء النساء خلال أربعة أشهر أو تقديم التزام ملموس بهذا الصدد، بينما أعادت الحكومة الهولندية في مطلع عام ٢٠٢٢ خمس نساء من تنظيم داعش الإرهابي وأطفالهن الأحد عشر من مخيم «الربيع» الذي تديره أيضاً «الإدارة الذاتية»، على حين أعيدت أول امرأة إلى هولندا في الرابع عشر من آب الماضي خرج من «مخيم الهول»، ٤٠٠ شخص ضمن ٧٧ أسرة ينحدرون من محافظة دير الزور، وذلك تنفيذاً للقرار الذي أصدرته «الإدارة الذاتية» في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٢٠، بعد مبادرة ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» الواجهة السياسية لـ«قسد»، وبالاتفاق مع الأخيرة، لإفراغ المخيم من الأسر منبج بريف حلب الشرقي، مشيرة إلى أن «الإدارة» بدأت بتسجيل عدد من الأسماء لإخراجهم من المخيم إلى المدينة.

وأوضحت المصادر، أنه بعد إخراج الدفعة باتجاه منبج، سيتم إخراج دفعة عراقية جديدة، من دون أن تذكر أي تفاصيل عن عدد العوائل التي سيتم إخراجها، والوقت بالتحديد.

«التحرير الفلسطيني»: سورية السند الحقيقي لنضال شعبنا

| الوطن

جدد جيش التحرير الفلسطيني أمس التأكيد على نقته بأن لقاء الرئيس بشار الأسد مع قادة فصائل المقاومة الفلسطينية هو دليل عافية نهج المقاومة وقوته وقدرته على الصمود وإفشال مخططات المتآمرين، وتأكيد على أن سورية بقيادتها التاريخية وشعبها الصامد الأبي وجيشها الباسل ستبقى قلعة للعروبة، وستبقى السند الحقيقي لنضال شعبنا في سبيل تحقيق أهدافه المشروعة.

واعتبرت رئاسة هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني في بيان لها بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم الذي تصادف اليوم في الثاني من تشرين الثاني من كل عام، أن هذا الوعد المشؤوم جريمة بحق الإنسانية جمعاء لأنه سبب رئيس في إقامة الكيان السرطاني الصهيوني فوق أرضنا الفلسطينية الطاهرة وهذا الكيان هو آفة كل الصراعات والحروب والمجازر والأزمات التي اندلعت شرانها في منطقتنا وفي أكثر من بقعة من بقاع العالم.

وأكدت أن «شعبنا العربي الفلسطيني البطل لا يزال متمسكاً بالمقاومة سبيلاً لتحرير أرضه واستعادة مقدساته وبناء دولته الفلسطينية المستقلة فوق كامل ترابه المحرر وعاصمتها القدس رغم التضحيات الجسام التي قدمها خلال عقود طويلة من الصراع مع العدو الصهيوني».

ودعت إلى تعزيز المقاومة بكل أشكالها، وإلى الالتفاف حول مقاومينا الأبطال، مشددين بحالة الاحتضان الشعبي ليواسلنا الأشاوس»، مؤكدة أن الوحدة الوطنية على أساس الحفاظ على حقوقنا هي عنوان للسير قدماً في طريق النضال للتحرير والعودة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة فوق كامل ترابنا المحرر وعاصمتها القدس.

جدول الأعمال تضمن المعايير المقترحة لعضوية المؤتمر المصغر القادم

اجتماع اللجنة المركزية لـ«البعث» يناقش إيجابيات وسلبيات الانتخابات

الوطن

تضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعقد يومي السبت والأحد المقبلين، أهم الأفكار التي يمكن أن تكون موضوعاً للحوار، وأساساً لاتخاذ التوصيات المناسبة وهي إيجابيات وسلبيات الانتخابات والتساؤلات المقترحة للحوار، والمعايير المقترحة لعضوية المؤتمر المصغر للحزب وللجنة المركزية.

وجاء في مقدمة جدول الأعمال الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن حزب البعث «أكد على تطوير تجربته الديمقراطية خلال السنوات الماضية من خلال اعتماد الانتخابات أو الاستفتاء الحزبي كأساس لتعيين قياداته وممثليه في المؤسسات التشريعية والمحلية والمنظماتية»، موضحاً أنه «ومع كل تجربة انتخابية واسعة، كانت تبرز ردود أفعال متباينة، حول المعايير والآليات والنتائج، وكذلك يجري نقاش واسع حول إيجابيات الانتخابات وسلبياتها».

وأوضح أنه «انطلاقاً من حرص قيادات الحزب وقواعده على تعميق هذه التجربة، بغية الوصول إلى الصيغة الأفضل للانتخابات الحزبية، يكون من شأنها تجاوز السلبيات وتكريس الإيجابيات في ممارسة هذا الخيار الديمقراطي، تقرر عقد اجتماع للجنة المركزية لمناقشة هذه القضايا الملحة».

وتضمن جدول الأعمال «أهم الأفكار التي يمكن أن تكون موضوعاً للحوار، وأساساً لاتخاذ التوصيات المناسبة»، وهي: «إيجابيات الانتخابات»، معتبراً أن الانتخابات «أسهمت في إحداث حالة حراك واسع لدى الجهاز الحزبي، وتعزيز الديمقراطية في الحياة الحزبية، وتكريس مسؤولية القيادات أمام قواعدها، وتحميل القواعد الحزبية مسؤولية الاختيار».

ومن الأفكار التي يمكن أن تكون موضوعاً للحوار، وأساساً لاتخاذ التوصيات المناسبة، حسب جدول الأعمال «سلبيات الانتخابات»، مشيراً إلى ضعف الثقافة الانتخابية لدى شريحة واسعة من البعثيين، وتبذل القيادات بصورة مباشرة في الانتخابات وعدم تقيُدها بالتعليمات، وأن دور القيادات في الاختيار، عمل على تعطيل أو كبح العملية الديمقراطية، إضافة إلى بروز ظواهر اجتماعية سلبية حرفت عملية الاختيار الموضوعي عن مسارها، وتدخل المال السياسي في الانتخابات، والتشكيك بالانتخابات من جانب البعض، وعدم ملاءمة بعض التعليمات الانتخابية وعدم الوضوح فيها، وعدم التزام البعض بقوائم الحزب، وخرق القوائم في بعض المواقع.

كما تضمن جدول الأعمال «التساؤلات المقترحة للحوار» وهي: ماذا أضافت عملية الانتخاب أو الاستفتاء للحزب بالمقارنة مع عملية التعيين؟ ما هي إيجابيات الاستفتاء وكيف يمكن تكريسها وتوسيعها؟ كيف يمكن معالجة السلبيات ومن ثم تلافيها؟ ما هي الملاحظات على الآليات الانتخابية المتبعة وما هي المقترحات؟ كيف يمكن للقواعد ممارسة حقها في الرقابة وتصويب الخلل؟ كيف يمكن مكافحة ظواهر الخلل من جانب الجهات الرقابية؟ كيف يمكن معالجة ظاهرة عدم الالتزام في قوائم الحزب أو توجيهاته؟

ومن أهم الأفكار التي يمكن أن تكون موضوعاً للحوار وأساساً لاتخاذ التوصيات المناسبة خلال الاجتماع وفق جدول الأعمال، هو «المؤتمر المصغر» للحزب والمعايير المقترحة لعضويته وللجنة المركزية.

وفيما يتعلق بالمعايير المقترحة للجنة المركزية المتوسعة، ورد في جدول الأعمال، أن القيادة المركزية تقدمت بمعايير اختيار أعضاء اللجنة، وهي أن يبلغ عدد المدعوين لحضور المؤتمر المصغر لحزب نحو ٥٠٠، ومن بينهم: نحو ١٥٠ عضواً أصيلاً تتم دعوتهم بصفاتهم، وهم أعضاء اللجنة المركزية الحاليين، الوزراء، أمناء الفروع الحزبية، المحافظون، رؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية المركزية، رؤساء الجامعات، رئيس وأعضاء لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية، مدير عام دار البعث، مدير مدرسة الإعداد الحزبي المركزية، رئيس جامعة الشام الخاصة، شريطة أن يكون كل منهم قد أمضى عشر سنوات عضواً عاملاً في الحزب.

ومن بين المدعوين أيضاً المنتخبون لحضور الاجتماع وعددهم نحو ٢٥٠ يتم انتخابهم من مؤتمرات الفروع الحزبية الموسعة، ونسب تمثليهم هي: الفروع الكبيرة بمعدل ١٥ ممثلاً لكل فرع وهي دمشق وريف دمشق وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية وحلب ومناطق ريف حلب.

وبالنسبة لتمثيل الفروع المتوسطة فيكون بمعدل ١٠ ممثلين لكل فرع وهي: القنيطرة ودرعا والسويداء وإدلب والرقة والحسكة ودير الزور.

أما فيما يتعلق بفروع الجامعات يكون التمثيل فيها عشرة رفاق ممثلين عن كل فرع، في حين يضاف إلى فروع الحزب التي فيها شعب تعليم عالٍ ٣ رفاق بفرع طرطوس، وثلاثة رفاق بفرع حماة، ورفيقان اثنان بفرع دير الزور، ورفيق واحد لكل من فروع: الحسكة ودرعا والسويداء، مبيناً أنه يشترط في الرفاق المذكورين في هذا البند أن يكون تنظيمهم في شعب التعليم العالي.

وبالنسبة لشعبة مجلس الشعب يحدد عدد الممثلين بـ٢٥ رفيقاً ورفيقة.

وأوضح جدول الأعمال أن هناك «عدداً يتم اختياره من الرفيق الأمين العام للحزب، الرئيس بشار الأسد.

وفيما يتعلق بشروط الترشح على مستوى الفروع الحزبية لحضور اجتماع اللجنة المركزية الموسع فهي على المستوى الحزبي والنقابي والمنظماتي، أن يكون المرشح قد أمضى عشر سنوات عضواً عاملاً في الحزب ومارس عملاً قيادياً مدة لا تقل عن سنتين عند أحدٍ آتي، في حين على المستوى الإداري، أن يكون المرشح قد أمضى عشر سنوات عضواً عاملاً في الحزب ومارس عملاً إدارياً (مدير عام أو مدير فرعي) على مستوى المحافظة مدة لا تقل عن عامين عند أحدٍ آتي، وألا يكون معاقباً من الجهات الحزبية، والرقابية بعقوبة شديدة، وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة مدة تزيد على ثلاثة أشهر.

وفيما يتعلق بالذين يحق لهم المشاركة في انتخاب ممثلي الفروع لحضور الاجتماع أن يكون مؤتمر الفرع الانتخابي في فروع المحافظات من قيادة الفرع الحالية وكتلة ٢٤ المنتخبة، أمناء السر في القيادة المركزية واللجنة المركزية كل حسب تنظيمه الحزبي، قيادات الشعب الحالية وكتلة ٢٠ المنتخبة، أمناء الفروع الحزبية، قيادات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية على مستوى الفروع، رئيس مجلس المحافظة وأعضاء المكتب التنفيذي، رئيس مجلس مدينة المركز وأعضاء المكتب التنفيذي، رؤساء مجالس المدن، أمين عام المحافظة، مدير مدرسة الإعداد الحزبي الفرعية، المديرون الفرعيون على مستوى المحافظة والمديرون العامون فيها، المحامون العامون على مستوى المحافظة.

ويتكون مؤتمر الفرع الانتخابي في فروع الجامعات من، قيادة الفرع الحالية وكتلة الـ٥١ المنتخبة، قيادات الشعب الحالية وكتلة الـ٥١ المنتخبة، أمناء الفرق الحزبية، قيادات المنظمات الشعبية في الجامعات، نواب رؤساء الجامعات، عمداء الكليات ونوابهم، أمين الجامعة.

متزعم المجموعة الإرهابية يؤكد أنه لن يغادر المنطقة وينفي انتسابه للتنظيم

العملية الأمنية في «درعا البلد» تحقق تقدماً ومقتل وإصابة أكثر من ١٠ دواعش

موفق محمد

أكد أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، أن الجهات المختصة والمجموعات الأهلية وبمساندة الجيش العربي السوري تحقق تقدماً في عمليتها الأمنية التي تنفذها في منطقة «درعا البلد»، ومحيطها بمدينة درعا ضد بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، وتمكنت أمس من قتل وإصابة أكثر من عشرة إرهابيين.

وأوضح الرفاعي لـ«الوطن»، أن العملية الأمنية التي تهدف إلى تطهير درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد من الدواعش استمرت ليوم الثاني على التوالي، مؤكداً أن الجهات المختصة والمجموعات الأهلية وبمساندة الجيش تحقق تقدماً في طريق السد ومخيم النازحين باتجاه درعا البلد.

وذكر، أن العملية يتم تنفيذها بدقة متناهية لتجنب وقوع ضحايا أو إصابات في صفوف المدنيين، وكذلك لتفادي حدوث أضرار في ممتلكات الأهالي والمبنى التحتية.

وأكد الرفاعي، أنه ممنذ صباح يوم أمس وهو الثاني للعملية، تمكنت الجهات المختصة والمجموعات الأهلية والجيش حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء الثلاثاء من قتل وإصابة أكثر من عشرة إرهابيين، وعرف من بين القتلى المدعو محمد عبد المنعم عبد الرحمن والمدعو حيان سليمان الكراد والمدعو إياد فارس عبد الرحمن وهم من مجموعة متزعم داعش في درعا المدعو محمد مؤيد الحرفوش المقلب بـ«أبو طحيمة» الذي أصيب أمس بجروح بليغة.

وأشار الرفاعي إلى أن العملية قد تستمر عدة أيام لتطهير درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد بشكل تام من الإرهابيين، مؤكداً أن الوضع القائم في تلك الأحياء لم يؤثر على الأوضاع في بقية أحياء المدينة التي تشهد حياة طبيعية.

ومساء أمس ذكرت صفحات زرقاء معارضة تعنى بنشر أخبار درعا أن الاشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة مازالت مستمرة في حي طريق السد، مشيرة إلى أن الأنباء الأولية تشير إلى وجود قتلى وجرحى نتيجة الاشتباكات العنيفة.

وأول من أمس بدأت الجهات المختصة بالتعاون مع مجموعات أهلية وبمساندة الجيش عملية أمنية في منطقة درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد، بهدف تطهيرها من خلايا تنظيم داعش المتحصنين فيها، حيث جرت اشتباكات عنيفة بين الجانبين أدت إلى إصابة العشرات من عدد من مسلحي التنظيم الذين استهدفوا بعبواتهم الناسفة المدنيين ما أدى إلى إصابة عدد منهم.

وسبق أن شدد أمين فرع درعا لحزب البعث أول من أمس لـ«الوطن» على أن العملية الأمنية في تلك المناطق لن تتوقف حتى يتم تطهيرها من الدواعش والمتعاونين معهم.

في المقابل ذكرت الصفحات المعارضة، أنها حصلت على تسجيل صوتي لمؤيد حرفوش من درعا البلد، يؤكد فيه أنه لن يغادر درعا البلد، وينفي انتسابه لتنظيم داعش.

قولاً واحداً

منذر عيد

أضغاث أحلام

لم يكن صمت النظام التركي شبه المطبق، منذ الأحداث الأخيرة التي شهدتها مناطق ريف حلب الشمالي في عفرين وإعزاز وهجوم مترعه تنظيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني على مناطق سيطرة ميليشيات «الجبهة الشامية» و«جيش الإسلام» المنضوية في ميليشيات «الجيش الوطني» التابعين للنظام التركي، سوى موقف شديد الوضوح في باطنه، كما هو شديد الإبهام في ظاهره، وما عجز النظام التركي عن قوله جهاراً وعلانية، أقدم على فعله الجولاني بشكل شبه صريح، بالإفصاح عن نيأته بإقامة «دولة» في الشمال، ليسير مترعه «النصرة» وفق سياسة «خطوة خطوة»: سيطرة على الشمال، إفصاح عن نيات، ومن ثم التنفيذ، وهذا كله لم يكن يكون لولا موافقة رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان على جميع تلك الأفعال لحسابات سيتم ذكرها تالياً.

تمدد الجولاني في مناطق شمال حلب الخاضعة لسيطرة الميليشيات التابعة لتركيا، لم يكن لمجرد أنها باتت تشكل خطراً على المناطق التي يسيطر عليها في إدلب، وبأنها باتت مقراً وممراً لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي ومسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية -قسد»، كما ادعت «النصرة»، بل هو تنفيذ لمخطط عمل عليه كل من أردوغان والجولاني معاً، وجاء دخول «النصرة» إلى عفرين بأمر من الاستخبارات التركية، حيث تشهد تلك المناطق حالة من الاقتتال شبه الدائم بين الميليشيات التابعة لأنقرة، الأمر الذي أزعج أنقرة، وشكل ذلك الوضع حجر عثرة في وجه مشروعها الهادف إلى إعادة اللاجئين السوريين من تركيا إلى الشمال السوري، كما أن تأكيد الجولاني أكثر من مرة، وآخرها خلال اللقاء مع وجهاء في مدينة إدلب في تموز الماضي، أنه «لا يجب الاستسلام لفكرة البقاء في منطقة واحدة، حتى لو واجهنا كل دول العالم وكل مشاريع العالم»، تؤكد الأهداف المبيتة لعملية تمدد «النصرة» شمالاً، الجولاني لم يخف نياته، كما فعل النظام التركي بصمته، بل دائماً ما يتحدث في لقاءاته على ما يسمى «أهمية بناء الدولة»، وكان في ذلك صريحاً جداً في كلمة ألقاها خلال استضافته الجلسة العاشرة لما يسمّى «مجلس الشورى العام»، حين أكد أن همه هو توحيد المناطق التي يحتلها النظام التركي ويسميها «درع الفرات» و«غصن الزيتون» وإدلب.

مسوغات قيام الجولاني بالإقدام على إعلان «دولة» في إدلب كثيرة، أولها ازدياد الضغوط الاقتصادية، عليه في مناطق إدلب، خاصة مع الضغط السكاني، وقلة الموارد الاقتصادية، لذلك فإنه يرى أن التوسع في عفرين وإعزاز، سوف يؤمن له المزيد من الموارد، سواء الزراعية والصناعية، ويمكنه من التواصل المباشر عبر منافذ غير شرعية مع تركيا، وثانياً قيام «دولة» مزعومة، وإن تمت فإن الأمر س